معدل القبول «العام» النهائي في السنة التحضيرية لن يتجاوز ٢٣٢ درجة

مديرة شؤون الطلاب في «التعليم العالي» لـ«الوطن»: نتائج المفاضلة خلال الأسبوع الأول من الشهر القادم

٦ امتحانات معيارية و٥ تخصصات جديدة ضمن المفاضلة

| فادي بك الشريف

توقعت مديرة شؤون الطلاب في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نور حبوب في تصريح خاص لـ«الوطن» عدم تجاوز معدل القبول «العام» النهائي في السنة التحضيرية الـ٢٣٢ درجة، وذلك نظراً للانخفاض الكبير لأعداد الناجحين في الثانوية «شريحة الطبيات» لحدود النصف، علماً أنه تم تحديد عدد المقاعد بـ٧٦٤٦ مقعداً.

وأضافت حبوب إن ذلك يتوضح من خلال أعداد المتقدمين لهذه الشريحة خلال مفاضلة القبول الجامعي التي حددت معدل التفاضل على الكليات الطبية بـ٢٢٩ للفرع العام و٢٢٤ للموازي، أي إن المعدلات النهائية للقبول ترتبط حسب الطلب على التخصصات.

وبينت حبوب أن التقدم على الفرع الأدبي بموجب مفاضلة كما الفرع العلمي وليس تسجيلاً مباشراً، داعية إلى ضرورة التروي في إملاء الرغبات سواء عن بعد أم من خلال مراكز المفاضلة المنتشرة في كل الجامعة والمعلن عنها ضمن مفاضلة القبول الجامعي، علماً أنه تم الإعلان عن المفاضلة قبل ١٠ أيام من موعد بدء التسجيل عليها بـ٨ الشهر القادم، على أن يستمر التسجيل حتى ٢٦ الشهر القادم.

وشددت حبوب على أهمية تعبئة الرغبات من الطلاب بشكل كامل وعدم الاكتفاء برغبة أو رغبتين كما حصل العام الماضي، مضيفة: متاح للطالب ١٢٠ رغبة للفرع العلمي بين ٣٥ رغبة عام، و٢٥ رغبة موازٍ، و٢٠ رغبة منح جامعات خاصة، و٤٠ رغبة جامعات خاصة «كليات طبية».

وكشفت حبوب عن ميزة جديدة تم تطبيقها هذا العام تتيح لكل طالب لا يسجل ٢٥ رغبة للقبول العام يتم إعلامه من «البرنامج» بعدم إكمال العدد المطلوب وبالتالي عدم استفادة الطالب من تسوية الوضع عند إصدار النتائج، مؤكدة أن عدم إملاء كل الرغبات يعتبر من المشكلات التي واجهت الوزارة العام الماضي.

كما أكدت مديرة شؤون الطلاب أنه من المتوقع أن تصدر نتائج المفاضلة العامة خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول القادم، على أن يتم حصر أعداد المتقدمين لكل تخصص وكلية من الكليات والشرائح ليصار إلى الإعلان عن المعدل النهائي للقبول في السنة التحضيرية ومختلف الكليات، مع تحديد عدد من الامتحانات كشرط للقبول في بعض التخصصات كهندسة العمارة والفنون الجميلية واللغات الأجنبية، إضافة إلى امتحاني القبول في كليتي الإعلام والعلوم السياسية التي تم اعتمادها من مجلس التعليم العالي، علماً أنه تم تحديد موعد امتحان الفنون الجميلة بـ٨ الشهر الجاري، واللغة الإنكليزية بـ٩ الشهر، وهندسة العمارة بـ١٠ الشهر، وكلية الإعلام بـ١١ الشهر، والأدب الفرنسي بـ١٢ الشهر، والعلوم السياسية بـ١٦ الشهر.

> مفاضلة للفرع الأدبي وليس تسجيلاً مباشراً

وأشارت حبوب إلى بدء التقدم إلى عدد من الاختصاصات الجديدة في مفاضلة هذا العام، وتشمل كلية الطب البشري في دير الزور، والهندسة الزراعية في محافظتي القنيطرة وطرطوس، والمعهد التقاني للنفط والغاز في دير الزور، إضافة إلى اختصاص «مساعد طبيب أسنان» ضمن الفرع العلمي.

وقالت مديرة شؤون الطلاب: كلية الهندسة الزراعية في بطاقة المفاضلة كانت تكتب سابقاً باسم كلية الزراعة، وبعد صدور المرسوم ٢٧٥ في العام الماضي أدرجت ضمن بطاقة المفاضلة باسم «الهندسة الزراعية»، مشيرة إلى أن المرسوم ينص على تسمية كلية الزراعة في جميع الجامعات السورية باسم كلية الهندسة الزراعية، ويحصل الطالب الخريج على درجة الإجازة.

وحسب حبوب، أصبحت الكليات التطبيقية بأنواعها واختصاصاتها من مفاضلة هذا العام للفرع العلمي لجعلها فقط محصورة لطلاب «الفرع المهني» بهدف التوسع بعدد المقاعد لهذا العام، وتشجيعاً للطلاب بالتأكيد على أهمية هذه الاختصاصات.

طلاب ظنوا أنهم تخرجوا ولكن بعد مراجعة كلياتهم تبين غير ذلك بسبب ضياع السجلات

من ينصفهم؟!.. طلاب في الحسكة يناشدون وزير التعليم بتقديم ما بقي من مقرراتهم في مدينتهم

| الحسكة- دحام السلطان

طالب العشرات من طلبة الكليات الجامعية بجامعة الفرات من أبناء محافظة الحسكة والمقيمين فيها، بإعادة النظر بوضع تحصيلهم الدراسي من حيث تقديم ما بقي لهم من مقررات امتحانية في مدينة الحسكة، وخصوصاً المتوقّف تخرّجهم على مادة أو اثنتين أو ثلاث مواد، مع اقتراب موعد دورة المواد غير المتماثلة التابعة للدورة الفصلية الثانية لطلاب السنة الأخيرة الراسبين والمستضافين، الذي سيبدأ حسب الإعلان الأخير الذي صدر مؤخراً عن رئاسة جامعة الفرات، بتاريخ اليوم التاسع والعشرين من الشهر الجاري ولغاية الثامن من شهر تشرين الأول المقبل، بدلاً من الموعد السابق الذي كان مقرراً اليوم الأحد، الأول من الشهر الجاري.

وجاءت نداءات الكثير من الطلبة التي تقلوها إلينا لعرضها إلى من يهمه الأمر عبر منبر «الوطن» لشرح معاناتهم المزمنة المرتبطة بقضية تخرّجهم التي أخذت مساحة طويلة من الأخذ والرد من دون جدوى مفيدة.

كما أن هناك العديد من الطلاب ظنوا أنهم تخرجوا بعدما قدموا مقرراتهم النهائية في مدينة الحسكة كمحافظة مضيفة، إلا أنه بعد مراجعة كلياتهم تبين أنهم لم يتخرجوا، وبحسب العديد من الطلاب في شكواهم أكدوا أنهم أخبروا أن السبب في ذلك ضياع السجلات والورقيات المرفقة بها بين الكليات التابعة لجامعة الفرات بالمحافظتين، وذلك بفعل الحرب ومفرزاتها التي أرخت بظلالها على الواقع بأكمله ولاسيما الذي يخص التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، ما أدى إلى استنفاد البعض منهم وفقد فرصة الخلاص ونيل التخرج!

وناشد الطلبة مجلس التعليم العالي عن طريق عرض مشكلتهم عليه من خلال وزير التعليم العالي، بعد أن صدر المرسوم رقم ٢٢٥ خلال العام الجاري، والذي بدوره تكفّل بمعالجة استنفادهم وحل مشكلتهم بعد أن سمح لهم بالتقدم بموجبه في كلياتهم الأصلية، وهو المرسوم الذي جاء عطفاً على المرسوم ١٢٥ لعام ٢٠١٩- ٢٠٢٠، والذي بدوره نص كما نص عليه المرسوم اللاحق له، بعد أن انتهى العمل به بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٥، مبينين أن المرسوم عالج نصف مشكلتهم، ولم يضع حداً للقسم المهم منها، أي إن مشكلتهم لم تنته بعد حسب تعبيرهم.

ودعوا مجلس التعليم العالي إلى إصدار قرار يسمح لهم بالتقدم لما بقي لهم من مقررات امتحانية للدورة المقبلة في الكليات المضيفة وفي الاختصاصات المماثلة إن وجدت، باعتبار أن الظرف الراهن يشكل صعوبة قاهرة جداً بالنسبة لهم وهم أبناء محافظة الحسكة الذين لا تسمح لهم الظروف كما ينبغي بالذهاب إلى محافظة دير الزور بفعل ظروف الحرب والصراعات الراهنة التي تنشب بين الحين والآخر في المنطقة على امتداد طول الخط المحوري الذي يربط المحافظتين ببعضهما بعضاً، ولاسيما الصراعات الأخيرة خلال النصف الأول من الشهر الفائت، ما يشكل خطراً على سلامتهم وأمن وصولهم إلى كلياتهم الأصلية، راجين من وزير التعليم العالي النظر في شكواهم وهم الذين يصل عددهم إلى أكثر من ٥٠ طالباً وطالبة بأقل تقدير، وما يرافق ذلك من أعباء اقتصادية وأجور كبيرة بفعل التنقل بين المحافظتين بطرق برية ونهرية من خلال ممرات معظمها غير شرعي وآمن، إضافة إلى تكبدهم لمبالغ مالية طائلة تصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية عن اليوم الواحد للطالب الواحد فقط!

وفي السياق وبعد الاتصال هاتفياً برئيس جامعة الفرات، لطرح المشكلة عليه وبيان الرأي فيها وإمكانية اقتراح المساعدة للمعالجة ورفدها بالحلول المناسبة التي من الممكن أن تعمل على رفع كتف الحيف عن كاهل الطلبة، والنظر إليهم بعين العطف والإنسانية بحكم معطيات الواقع والظروف الأمنية والاقتصادية الراهنة، إلا أنه رفض التصريح واكتفى بتطبيق نص القرار الذي لا يسمح للطلبة إلا بالتقدم لما بقي لهم من مقررات امتحانية في كلياتهم الأصلية حصراً من دون النظر إلى المسألة التي عرضها الطلبة أملاً في المساعدة والمعالجة والحلول؟

محافظ القنيطرة لـ«الوطن»: الأسعار الجديدة كبيرة ولا تتناسب مع أوضاع المواطنين

في مشفى أباظة.. «القيصرية» أصبحت بـ١,٥ مليون ليرة وعملية اللوزات بـ٨٠٠ ألف ليرة.. ومرضى يرفضون إجراء العمليات

| القنيطرة - خالد خالد

اشتكى عدد من المرضى من رفع أجور الكشف الطبي والخدمات الطبية عموماً في مشفى أباظة ما سيقلل عدد المراجعين للمشفى، بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة، لافتين إلى أن زيارة الطبيب ستصبح من الرفاهيات لدى الكثير من المرضى، وبالتالي لن يبقى أمامهم سوى اللجوء إلى الطب الشعبي البديل والأعشاب، أو في أضعف الحالات عن طريق الاستعانة بخبرات الصيادلة أو الممرضين لتوفير مبالغ كبيرة من أجور المعاينة وتكاليف الصور والتحاليل الطبية، التي تفوق قدرات معظم المواطنين والمرضى.

ونقلت «الوطن» شكاوى المرضى والمواطنين إلى محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران الذي أكد أنه سيتم إعداد مذكرة حول واقع الأسعار الجديدة لمشفى أباظة لمخاطبة الجهات المعنية، مبيناً أن ارتفاع أسعار الخدمات الطبية ضرورة ملحة بالمشفى للحفاظ على التجهيزات والكوادر وعلى مستوى الخدمات، حيث إن أسعار الوحدات الطبية لم يتم رفعها منذ عام ٢٠٠٤.

وتابع: الأسعار الحالية كبيرة ولا تتناسب مع واقع أبناء المحافظة ولابد من إيجاد حلول وأسعار مرضية ومقبولة تتناسب مع إمكانيات المرضى والمراجعين، وكذلك تحافظ على مستوى الخدمة المقدمة والتجهيزات الطبية وتسهم في تحسين وضع الأطباء والكوادر التمريضية والفنية بالمشفى.

من جهته أكد عضو مجلس محافظة القنيطرة بسام هزاع الشرعبي العنزي أن رفع أسعار «الوحدات الطبية» في مشفى أباظة كان مطلباً محقاً، وقد طالب المجلس في بداية العام برفع أجور صورة الطبقي المحوري من ١٥٠٠ ليرة إلى ١٥ ألفاً للحفاظ على الجهاز وتخصيصه للحالات الضرورية، ولكن المفاجأة غير المتوقعة أن تكون الزيادة نحو ٦٠٠ بالمئة، وربما أكثر وهذا الأمر غير منطقي وغير مقبول، خاصة أن مشفى أباظة هو الوحيد بالمحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف: القنيطرة لها خصوصية واستثناء عن باقي المحافظات بسبب وقوعها على خط المواجهة مع العدو الصهيوني، وكل الجهود تسخر لتثبيت أبناء المحافظة على أرضهم بعد النزوح القسري بسبب العدوان الإسرائيلي عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، منوهاً إلى أن كل مسؤولي الدولة خلال زيارتهم إلى القنيطرة يؤكدون حقيقة خصوصية المحافظة، والمطلوب اليوم الإبقاء على الرعاية الأبوية للدولة والدعم الصحي لأبناء المحافظة والعدول عن قرار وزارة الصحة برفع أجور التداوي والعلاج في مشفى أباظة، خشية من أن تصبح مجرد اسم فقط، مشيراً إلى أنه كان مقرراً يوم الثلاثاء إجراء ٦ عمليات جراحية ولكن عندما تم إعلام المرضى أن العملية أصبحت مأجورة رفضوا إجراء العملية!؟

بدوره اعتبر عضو مجلس المحافظة خالد حجازي أن اللجان التي درست واقع الأسعار لتتماشى مع المتغيرات الكبيرة الحاصلة في أسعار المواد والكلف الطبية، لم تراع واقع محافظة القنيطرة، كما أن مشفى أباظة الوحيد في المنطقة ويخدم أبناء القنيطرة والمناطق المتاخمة من درعا وريف دمشق الغربي، علماً أن جميع المحافظات السورية فيها مشاف وطنية باستثناء القنيطرة.

وأكد حجازي أن أسعار الوحدات الطبية الجديدة مرهقة جداً للمريض وأصبحت أسعار الهيئات العامة تضاهي المشافي الخاصة وتزيد في بعض الأحيان.

وضرب حجازي بعض الأمثلة على الزيادة بأسعار الوحدات الطبية غير المنطقية، فعلى سبيل المثال عملية اللوزات أصبحت ٧٥٠ ألف ليرة وتصل لـ٨٠٠ ألف مع بعض المستلزمات، أما «القيصرية» فتصل لنحو ١,٥ مليون ليرة والدوالي بـ ٧٥٠ ألف ليرة بعد أن كانت شبه رمزية، والحقيقة أن القائمة تطول ولا مجال لسرد كل الأرقام ولكن مقارنة مع المشافي الخاصة فإن أجرة المشفى الخاص بعملية اللوزات ٤٠٠ ألف «من دون أجرة الطبيب»!

لا مخالفات بناء في المدينة

الشيباني: عدد سكان جرمانا نحو ٢,٥ مليون نسمة ولم يتقدم أحد للتوظيف كعامل نظافة

| عبير صيموعة

أكد عدد من أهالي مدينة جرمانا ممن تواصلوا مع «الوطن» سوء طرقات المدينة الرئيسة منها والفرعية جراء ما تعانيه من تكسير وتحفير وهبوط في مواقع كثيرة مما أدى إلى إرباكات في التنقلات وإلحاق ضرر بسياراتهم العامة والخاصة مع زيادة الأعباء المالية لاضطرارهم إلى زيارة ورشات الإصلاح على الدوام، كما اشتكى الكثير من الأهالي من تراكم القمامة في أحيائهم والتأخير في تجميعها وترحيلها وما خلفه الأمر من تكاثر الذباب والبعوض خلال أشهر الصيف فضلاً عن روائحها.

رئيس مجلس مدينة جرمانا كفاح الشيباني أكد لـ«الوطن» وجود إشكالية في ترحيل القمامة الذي تعود أسبابه إلى أن ما يعادل ثلث مدينة جرمانا تم تعهيدها لشركات قطاع خاص لترحيل القمامة إلا أن انتهاء العقد واتخاذ الإجراءات المطلوبة لإعادة التعاقد شكلا اختناقاً في تلك المناطق، بالتوازي مع آليات المجلس المتهالكة التي وقع على عاتقها ترحيل القمامة من كل الأحياء مع النقص الكبير في عمال النظافة الذي شكل ضغطاً كبيراً على العمل، وخاصة أن عدد قاطني جرمانا يصل إلى نحو ٢,٥ مليون نسمة الأمر الذي يفرض على المجلس ترحيل ما يزيد على ألف طن يومياً بسيارات قديمة متهالكة، فضلاً عن أن مكب القمامة الذي يبعد عن مدينة جرمانا أكثر من ٢٧ كم زاد من تفاقم إشكالية أعطال سيارات النظافة وفرض زيادة في كميات المحروقات.

وأكد أن عقد الترحيل الجديد قيد التصديق، وفي حال تم تصديقه سيخفف الضغط على آليات وعمال النظافة، موضحاً أنه عند وجود العقد كان يتم ترحيل القمامة مرتين يومياً، ولكن انتهاءه فرض الترحيل مرة واحدة، مشيراً إلى أن حصول المجلس حالياً على موافقة محافظة ريف دمشق على استئجار سيارات «قلاب»، لترحيل القمامة لتبقى الإشكالية الأكبر في التعاقد مع عمال نظافة نظراً للنقص الكبير في عدد العمال.

وأضاف: رغم موافقة المحافظة على توظيف ٤٠ عاملاً لكن مع الأسف لم يتقدم أحد للعمل بسبب ضعف الرواتب، الأمر الذي انعكس بدوره أيضاً على تقصير المجلس فيما يتعلق بعمل كناسة الشوارع لعدم توفر العمال بالعدد المطلوب ليبقى التركيز على ترحيل القمامة يومياً، لافتاً إلى توفر الحاويات وتوزيعها على ساحة المدينة كاملة، إلا أن عدم تعاون العديد من الأهالي ورفض البعض وضعها في أماكن قريبة من منازلهم وفق الأماكن المحددة من المجلس خلق إشكاليات كثيرة وإرباكاً في العمل.

وفيما يتعلق بشوارع المدينة بين الشيباني أن طرق مدينة جرمانا سيئة وجميعها تحتاج إلى صيانة إلا أن تكلفتها عالية جداً وبالمليارات، ولكن ميزانية مجلس المدينة على البند الثالث لا تتعدى ١,٣ مليار ليرة، على حين أن تنفيذ خط الصرف الصحي لحي كرم الصمادي يحتاج وحده إلى مليار ليرة.

ولفت إلى أن لدى المجلس ١٠ مشروعات طرق تم التصديق على ٣ منها اثنان تنفيذ كامل والثالث أعمال صيانة، وستبدأ أعمال التنفيذ الأسبوع القادم لشارع «الجنابين» بتكلفة عقدية تصل إلى ٨٠٠ مليون، إضافة إلى وجود عقود صيانة وتزفيت لعدد من الطرق سيتم تنفيذها بمساندة من محافظة ريف دمشق من الموازنة المستقلة حسب الإمكانات المتاحة إضافة إلى إعانات من وزارة الإدارة المحلية ومساهمات من المجتمع المحلي.

وأكد الشيباني أنه لا مخالفات بناء قائمة في جرمانا، حيث تم تنظيم عشرات الضبوط منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه، موضحاً أنه بعد تنظيم الضبطي تم مباشرة هدم المخالفة وإزالتها بمؤازرة من مديرية الناحية كما جرى تحويل الضبوط كافة إلى القضاء المختص.

وأشار الشيباني إلى محاولة المجلس إيجاد دعم لموازنة المجلس ليتسنى تنفيذ الأمور الخدمية قدر الإمكان، مشيراً إلى أنه تم طرح مشروع تأجير الشارع العام كمواقف سيارات، ومضيفاً: كما تمت أتمتة الجباية مما أدى إلى رفع قيمة الجباية السنوية من ٤٠٠ مليون إلى ١,٥ مليار ليرة، إضافة إلى إقامة سوق شعبي، وحالياً يتم العمل على إقامة سوق «أكشاك» لذوي الجرحى والشهداء بعد أن تم تحويل ١,٤ مليار ليرة من وزارة الإدارة المحلية، وتم أخذ الموافقة على تنفيذ ٩٠ كشكاً بعد تحديد موقع لها وهو امتداد شارع كشكول، علماً أن عدد طلبات الأكشاك الجرحى وذوي الشهداء أكثر من ٦٠٠ طلب.